مدنية
لا عسكرية

rachad.org

يناير - فبراير 2021

الافتتاحية

مع بداية 2021 تقف الجزائر من جديد على جملة من التناقضات التي لا تجدها إلا في الديكتاتوريات المتخلّفة. رئيس غير شرعي يلجأ إلى ألمانيا لعلاج كوفيد19- ثمّ لإجراء عملية بسيطة – كما ورد في وسائل الإعلام الرسمية – عجزت عنها أحسن منظومة صحية في أفريقيا. ثم يقطع إقامته في برلين لعدّة أيّام لحضور مراسيم التوقيع على الدستور المزوّر وقانون المالية المجحف لهذه السنة.

تأتي هذه الأحداث وسط سخط شعبي تتخلّله انتفاضات واحتجاجات نتيجة سوء إدارة جائحة كوفيد19-، وأداء كارثي لعمل ما يسمى بالحكومة التي أضحى سفير فرنسا أكثر تواجدًا في ربوع الوطن من وزرائها، مع مؤشّرات لعودة الزمرة القمعية الفاسدة والمفارقة المتمثّلة في تسريح كبار المتّهمين بالفساد والإفساد والإجرام في حقّ الشعب من جهة، وتوقيف واعتقال أحرار وحرائر الحراك وتقييد تحركاتهم من جهة أخرى. إنّ كلّ هذا التصاعد في اضطهاد المواطنين النشطاء من أجل التغيير يعكس انزعاج العصابة الحاكمة من شعار "دولة مدنية ماشي عسكرية" الذي أصبح هاجسا لها يردّده الشعب الجزائري في كل مناسبة.

إنّ هذا الشعار من أهم أهداف رشاد منذ نشأتها، وهذا ما قد يفسّر ما تتعرض له الحركة من حملات تشويه وتخوين وشيطنة من طرف النظام القائم وأتباعه، والتي كانت آخر حلقاتها البائسة فيلم "أبو الدحداح" سيء الإخراج الذي عرضته قناة تلفزيون العصابة من دون ذرة حياء.

إن حركة رشاد تعتقد جازمة أن التغيير الجذري الشامل لمنظومة الحكم بالطرق اللاعنفية آت لا محالة، ويتجسّد بمشاركة كافة أطياف المجتمع الخيّرة التي تسعى إلى النهوض بهذا البلد المنهك.

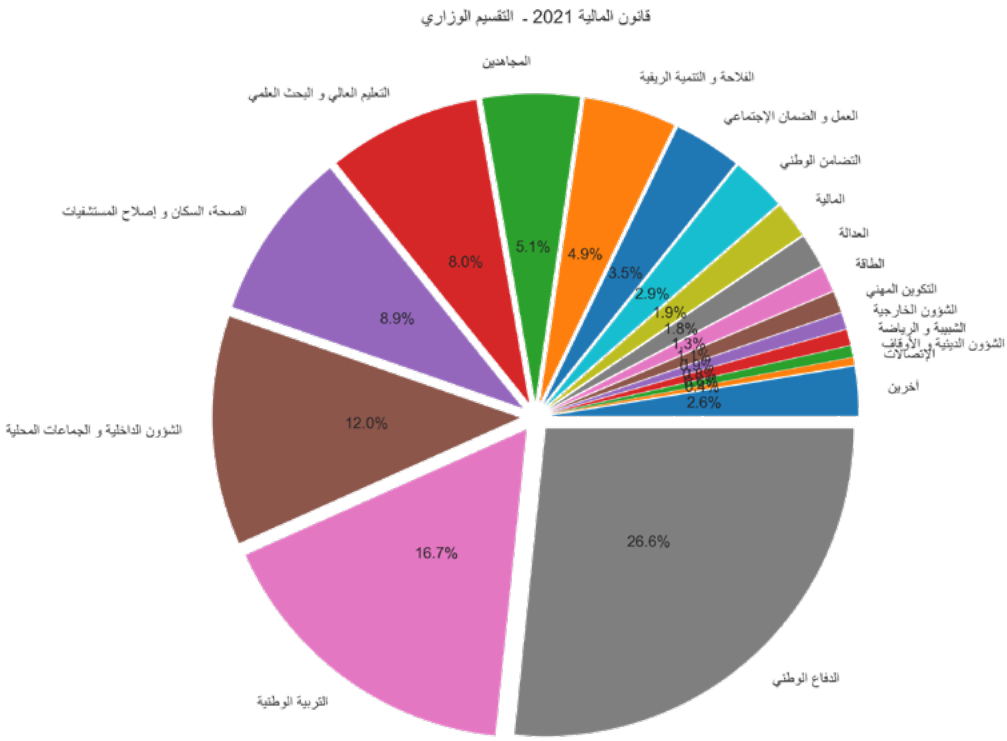

3-2

حوار موقع ساسة بوست مع مراد هاشمي عضو أمانة حركة رشاد

5-4

خمس ملاحظات عن بث لاعتراف القسري للمدعو "أبو الدحداح "

13-12

سخرية الأقداربل "كلُ نفسٍ بما كسبتْ رهينةٌ"

حوار موقع ساسة بوست مع مراد هاشمي عضو أمانة حركة رشاد

رشاد الحركة الجزائرية التي تدعو لعودة الحراك الشعبي ويهاجمها النظام بشراسة

تثير حركة «رشاد» المُعارضة الكثير من الجدل والاهتمام في الساحة السياسية الجزائرية، باعتبارها واحدة من أهم التنظيمات السياسية الموجودة داخل الحراك الشعبي المُعارض للسلطة، الذي انطلق في 22 فبراير (شباط) 2019 اعتراضًا على العهدة الخامسة للرئيس السابق بوتفليقة، ثم من أجل المطالبة بتغييرات عميقة في النظام؛ إذ كانت من بين الحركات القليلة التي دعت إلى الخروج للشارع رفضًا للعهدة الخامسة.

وفي الوقت الذي تحظى فيه هذه الحركة التي نشأت سنة 2007 بحضور قويّ، وبنجاح خطابها في تجاوز الاستقطاب الأيديولوجي والعرقي؛ يتهمها معارضوها بمحاولة ركوب الحراك، كما يهاجمها إعلام السلطة ويتهمها بـ«تشويه صورة الجزائر». نتتبّع في التقرير التالي كيف نشأت هذه الحركة ومن هم رموزها، وكيف نجحت في تجاوز الاستقطاب داخل الساحة السياسية، وأبرز الانتقادات الموجّهة إليها.

من معارضة الانقلاب إلى "رشاد".. أكاديميون ودبلوماسيون يؤسسون حركة لا تسعى للسلطة

تأسست الحركة سنة 2007، من طرف مجموعة من المعارضين السياسيين المتواجدين في أوروبا؛ بعضهم من خلفيّات أكاديمية ودبلوماسية وحقوقية وعسكرية، وتقول الحركة إنها ليس حزبًا سياسيًا ولا تسعى للوصول إلى السلطة، وبالتالي فهي غير معنيّة بالمنافسات الانتخابية؛ بل تهدف إلى إزالة العسكرة عن الدولة وإحداث التغيير للوصول إلى «بلد حر تحكمه دولة القانون ويضبطه التسيير الراشد» حسب البيان التأسيسي للحركة.

وقد وقّع على البيان التأسيسي في أبريل (نيسان) 2007، كل من مراد دهينة، الحاصل على دكتوراه في الفيزياء النووية من معهد «MIT» المرموق في أمريكا، والذي عمل في مركز الأبحاث النووية «سيرن» في سويسرا، ليترك عمله هناك ويركّز جهده ووقته في النشاط الحقوقي والسياسي بعد توقيف المؤسسة العسكرية للانتخابات سنة 1992 ودخول الجزائر أتون الحرب الأهلية. وقد انضمّ دهينة بعد الانقلاب العسكري إلى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وتركّز نشاطه السياسي خلال فترة التسعينيات في أوروبا، على كشف الانتهاكات الحقوقية للنظام الجزائري أثناء حربه مع الإسلاميين. وفي سنة 2004 ترك مراد دهينة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" وأسس رفقة نشطاء عرب "منظمة الكرامة" الحقوقية.

عباس عروة هو أيضًا أحد أعضاء الحركة، وهو بروفيسور حر في كلية الطب بمدينة لوزان السويسرية، وكان رفقة دهينة منخرطا في النشاط الحقوقي والسياسي من خلال «اللجنة الجزائرية للنشطاء الأحرار من أجل الكرامة وحقوق الإنسان» والتي أنتجت العديد من الكتب والمنشورات حول انتهاكات النظام الجزائري خلال حربه مع الإسلاميين، أهمها «الكتاب الأبيض حول القمع في الجزائر» الذي تم منعه من البيع بضغط من فرنسا تحت مسوغ أنه قريب من توجه الإسلاميين رغم كونه كتابًا حقوقيًا وليس أيديولوجيًا أو سياسيًا، بالإضافة إلى كتاب بعنوان: «مساهمة حول المجازر الجزائرية»، وهو من تصدير المفكر الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي، وبسبب هذا النشاط، تعرض هؤلاء النشطاء للملاحقة في أوروبا وإصدار مذكّرات توقيف ضدّهم ومنعت هذه الكتب من البيع.

أما محمد العربي زيتوت، أحد مؤسسي رشاد، فهو أكثر أصوات الحركة شهرة وانتشارًا على وسائل التواصل. دبلوماسي سابق عمل في السفارة الجزائرية في ليبيا، إلى غاية انشقاقه عن النظام سنة 1995 ولجوئه السياسي إلى بريطانيا، ومن هناك نشط في صفوف معارضة الخارج. ويحظى العربي زيتوت بتواجد مهم في وسائل التواصل الاجتماعي من خلال صفحاته وقناته على يوتيوب؛ إذ يعد من بين أكثر السياسيين الجزائريين متابعة على مواقع التواصل الاجتماعي بأكثر من مليون 600 ألف متابع، وبذلك يمكن اعتباره الوجه الإعلامي الأشهر للحركة؛ إذ يظهر في مختلف القنوات التلفزيونية، ويطلّ على الجمهور الجزائري بشكل شبه يومي من خلال البث الحي على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتضمّ قائمة مؤسسي الحركة أيضًا رشيد مصلي المحامي الذي اشتهر بدفاعه عن المعتقلين الإسلاميين خلال فترة التسعينيات، ومحمد سمراوي، الضابط المنشق من المخابرات الجزائرية أثناء التسعينيات، والذي سجّل الجرائم والانتهاكات التي كان شاهدًا عليها خلال عمله في المخابرات أثناء «العشرية السوداء» في كتابه الشهير "الإسلاميون والعسكر".

حضور مهم في الحراك.. وانتقادات وهجوم إعلامي شرس

لكن ما سرّ هذا الانتشار الذي يحظى به خطاب الحركة وحضوره الطاغي في الساحة السياسية، رغم أن أغلب رموزها موجودون خارج الجزائر منذ سنوات طويلة؟ لعل الهجوم المحتدم من طرف الصحافة والإعلام القريب من النظام الجزائري، والذي في الغالب ما يأتي على شكل مقالات صحافية ذات نظرة مؤامراتيّة تتحدّث عن أن الحركة «تشوه صورة الجزائر» وتسعى لزعزعة الاستقرار والعودة بالبلاد إلى سنوات الدمّ وغيرها من الاتهامات المعلّبة؛ قد يشير إلى حجم الإزعاج الذي تتسبّب فيه هذه الحركة بالنسبة للنظام، خصوصًا بسبب نجاح خطابها في استقطاب جمهور واسع، بالخصوص داخل صفوف الحراك الشعبي.

تبلغ عدد مشاهدات البث الحي للعربي زيتوت 200 ألف مشاهدة فأكثر. وقد يشير هذا الحجم من المتابعات، إلى نجاح خطاب الحركة نسبيًا في تجاوز الاستقطاب الأيديولوجي القائم بين الإسلاميين والعلمانيين؛ بالإضافة إلى ابتعادها عن صراعات الهويّة وتناول مواضيع ملغّمة كالأمازيغية والعروبة وغيرها؛ وتركيزها على رحيل النظام وإبعاد العسكر عن السياسة، كما أن خطابها الذي يصفه البعض بـ«الراديكالي» الذي يرفض المساومة والإصلاح من داخل النظام أو المشاركة في الانتخابات، يحظى بجاذبية لدى فئات كثيرة يئست من إمكانية إصلاح النظام من الداخل.

التقى خطاب الحركة الراديكالي المعارض، مع قطاع في الشارع جزائري أصبح لا يرى جدوى في الأحزاب السياسية القائمة وفي المشاركة في الانتخابات، فاستطاع اجتذاب الكثير من المتابعين الغاضبين من الأفق السياسي.

هذا النجاح في اختراق القواعد الشعبية التقليدية لبعض الأحزاب أو التيارات الفكرية والثقافية، جعل الحركة في مرمى بعض النشطاء المحسوبين على «الحركة البربرية». إذ هاجم سعيد سعدي، الرئيس السابق لحزب «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» (حزب يتركز نشاطه بشكل رئيسي في منطقة القبائل) حركة «رشاد» واتهمها بالظلامية وبنشر الإسلاموية، وبمحاولة ركوب الحراك الشعبي، كما تعرضت الحركة لانتقادات من ناشطين في الحركة البربرية.

ويتعرض نشطاء الحركة في الداخل الجزائري للتضييق والملاحقة القانونية، كما سُجن عدد منهم أثناء مشاركاتهم في مسيرات الحراك الشعبي، بالإضافة إلى أن موقع الحركة بالإضافة إلى المواقع الشخصية لأعضائها محجوبة في الجزائر.

هل نجح خطاب الجزائر في تجاوز الانقسام الأيديولوجي والعرقي في الجزائر

يقول السيد مراد هاشمي، عضو أمانة حركة «رشاد» في حواره مع «ساسة بوست» حول الانتقادات الموجّهة إلى الحركة بسبب نشاط مؤسسيها من الخارج: «صحيح أنّ معظم مؤسسي رشاد متواجدون في الخارج لأسباب سياسية تاريخية، لكن مركز ثقل الحركة الآن داخل الجزائر بالنظر إلى أعداد المنتسبين داخل الوطن وخارجه، وهذا ما تعكسه تشكيلة هيئات رشاد من مجلس وأمانة. وعلاوة على ذلك فإنّنا في حركة رشاد لا نميّز بين جزائريي الداخل وجزائريي الخارج فكلّهم مواطنون بنفس الحقوق والواجبات ونفس الحرص على مصالح الجزائر العليا. وقد أظهر الحراك جليًا مدى التضامن والتكامل بين مواطنينا ومواطناتنا في الجزائر والجالية الجزائرية في الخارج».

وحول استراتيجية الحركة في تجاوز التجاذبات الأيديولوجية والعرقية، يضيف هاشمي إن الحركة تسعى إلى «التجسير بين الفاعلين السياسيين من مختلف المشارب وإلى تحسيس المواطنين إلى الآثار الكارثية للاستقطابات الأيديولوجية والتوتّرات العرقية والاحتقانات الجهوية على اللحمة الوطنية وعلى بناء دولة القانون». ويضيف: «أظهر الشعب الجزائري منذ انطلاقة الحراك نضجًا كبيرًا؛ فقد تمسّك بالوحدة في إطار التنوّع وتصدّى لكافّة محاولات ضرب تماسك المجتمع الجزائري التي قام بها النظام في 2019، بالنفخ في نار الفتن العرقية بين العرب والقبايل (الأمازيغ)، وفي 2020 بإذكاء التجاذبات الأيديولوجية وتجييش الذين يسمّون أنفسهم «ديمقراطيين» وسبق لهم أن دعموا الانقلاب على شرعية الصندوق في 1992 لضرب كلّ من يصرّ على نهج الحراك الصحيح ووسمه بالإسلاموية بل وبالإرهاب. إنّ رأب الصدع الأيديولوجي في الجزائر، من وجهة نظر رشاد، لا يتمّ إلّا إذا تعاونت كلّ الإرادات الحسنة على تشجيع اللقاء والحوار والعمل المشترك بين الجزائريين من مختلف الخلفيات لخدمة الوطن.

لكن ليس كل الانتقادات الموجّهة إلى الحركة تنطلق من دوافع أيديولوجية أو لحسابات سياسية، بل هنالك نقد من داخل معسكر الحراك، يرى أن خطاب العربي زيتوت يتّسم أحيانًا بالديماغوجية، إذ إن حضوره المتواصل دون انقطاع في البث الحي يجعله أحيانًا يطلق تصريحات محلّ جدل وانتقاد، في حين تؤكد الحركة أن مواقفها لا يعبّر عنها إلا بياناتها وليس تصريحات أعضائها.

ومن أشهر تلك المواقف للعربي دعوته الطلبة إلى الإضراب عن الدراسة أثناء الحراك بذريعة أن «الشهادة الجامعية الجزائرية غير معترف بها في العالم» أو عندما قال في بث مباشر له بأن المدرب جمال بلماضي أثناء سجود المنتخب الوطني بعد الفوز في كأس أفريقيا وتوسّطه للاعبين يحملان الرقم «7» و«8» كأنه يرسل إشارة بتطبيق المادتين «7» و«8» من الدستور اللتين حملهما الحراك في وجه السلطة، واللتين تفيدان بأن السلطة للشعب.

وتتعرض الحركة أيضًا للانتقاد بسبب علاقتها بالمدوّن «أمير ديزاد»، وهو ناشط معارض على مواقع التواصل الاجتماعي لا يتورّع عن نشر صور للحياة الخاصة للمسؤولين الجزائريين وعائلاتهم، وبالتبعية جعل الحركة محلّ انتقاد لعلاقتها به وترويجها لمحتواه في صفحاتها الإلكترونية.

وتنال حركة «رشاد» حصّة كبيرة من الهجمات والانتقادات من عديد من الأطراف، ففي حين يحذّر الإعلام القريب من السلطة من هذه الحركة ويتّهمها بالتحريض على التخريب والفوضى واستخدام العنف، كما يستذكر بعض مؤيّديها أحداث فترة التسعينيات حين أخذ نشطاؤها موقفًا مُعارضًا للسلطة ونشط بعضهم سياسيًا وحقوقيًا في أوروبا في إيصال هذه الانتهاكات إلى المنظمات الدولية، تؤكد الحركة على تمسّكها بالوسائل السلمية في التغيير ونبذها لكلّ أشكال العنف.

إعلام السلطة ليس الوحيد الذي يهاجم هذه الحركة المُعارضة؛ بل تنال الكثير من الهجوم من طرف بعض التيارات العلمانية، إذ تُلصق بها تُهمة الانتماء إلى التيار الإسلامي، أو حتى التهجّم عليها باعتبار أن بعض أعضائها كانوا منضمين إلى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

وبالإضافة إلى الإعلام القريب من النظام الجزائري؛ فإن الإعلام المحسوب على الإمارات أيضًا يضع الحركة في مرمى مقالاته، إذ تتهمها الكثير من المواقع الإخبارية الإماراتية بـ«الإرهاب» والانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين.
يقول هاشمي، عضو أمانة حركة «رشاد» لـ«ساسة بوست»: إن الحركة كانت منذ نشأتها «منفتحة على مختلف التوجّهات الفكرية المتواجدة في الجزائر، بل عملت على تجاوز التصنيفات المفتعلة، التي تحول دون التواصل والتقارب بين الجزائريين، وتضعف المجتمع وتساهم في تكريس هيمنة النظام العسكري على الدولة والمجتمع».
وأضاف هاشمي: «الحركة مرآة للمجتمع الجزائري المتنوّع تضمّ أعضاءً سابقين في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وأعضاءً سابقين في «جبهة القوى الاشتراكية» وأعضاءً قريبين من توجّه حزب «جبهة التحرير الوطني» الأصيل ومن تيارات أخرى، وأعضاء مستقلّين عن هذه التيارات خاصة فئة الشباب المنخرط في الحركة الذي ليست له انتماءات سابقة».

ويضيف هاشمي حول اتهامات الارتباط بـ«الجبهة الإسلامية»: «حتى وإن كانت رشاد تضمّ في صفوفها عددًا من الأعضاء السابقين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلّا أنّ الحركة ليس لها أيّ ارتباط عضوي بهذا الحزب الذي تمّ حظره بشكل تعسفي وحرمانه من فوزه في انتخابات حرة ونزيهة من قِبل سلطة غير شرعية. إنّ رشاد لا تنوي أن تنوب لا عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولا عن أيّ حزب آخر، لأنّها ليست حزبًا سياسيًّا معنيًا بالمشاركة في التنافس الانتخابي. وأخيرًا، تعتبر رشاد أنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ ما زال لديها قادة معروفون وحضور واضح في المجتمع، وبالتالي فمن حقها، كأيّ تيار فكري آخر، أن تنشط سياسيًّا».

وحول سبب الهجمة الإعلامية الموجّهة ضد الحركة من طرف الإعلام القريب من السلطة الجزائرية وحتى القادم من مواقع صحافية إماراتية، يقول هاشمي إن رشاد تتعرض منذ عدّة أشهر «لحملة تشويه هوجاء ممنهجة يشارك فيها ليس فقط فصيل ممّا يُسمّى بالعلمانيين المتمثّل في الأقلية الإقصائية داخل هذا التيار التي تدّعي الديمقراطية، دون الالتزام بمتطلّباتها وتفضّل الدبّابة على صندوق الاقتراع».

ويضيف: «ولكن أيضًا جهات على نقيض التوجّه العلماني، وفصائل تنتمي إلى التيّار العروبي والإسلامي. لا شكّ أن بعض الهجمات تأتي من أطراف تتصرّف من منطق التنافس الشرس، الذي نرى أنّ السياق ليس مناسبًا له. وبعضها تأتي من بعض الجهات التي لها مخاوف من رشاد لكونها لم تطلع على وثائق الحركة وميثاقها وخطابها الثابت من نشأتها ولا تعرف عن الحركة سوى ما يُشاع عنها مِن تشهير مغرض. لكن بعض السهام المتوّعة أيديولوجيًا الموجّهة لرشاد بشكل متزامن تثير كثيرًا من التساؤلات عن محفّزاتها وتوحي بأنّها تنطلق من نفس «القوس» في مقر المخابرات.

وعن خطاب رشاد الراديكالي يضيف هاشمي: «سببه أننا نسعى إلى تغيير جذري لطبيعة النظام وليس إلى تغيير شكلي للديكور المدني مع الإبقاء على تحكّم العسكر على اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، ولا عيب في ذلك؛ لأنّ التاريخ السياسي العالمي يبيّن أنّ الحركات الراديكالية هي التي أحدثت التغييرات الاجتماعية الهامة التي أدّت إلى تحسين حياة البشر».

ويختم هاشمي: «لكنّ خطاب رشاد بعيدٌ كلّ البعد عن التطرف، بل هو شديد الاعتدال، إذ إنّ الحركة تؤمن يقينًا أنّ الحوار الجامع غير الإقصائي هو النهج الوحيد لمعالجة الخلافات السياسية. وما يُزعج السلطة الفعلية أيضًا في رشاد هو الأهمية التي توليها الحركة للعمل المنظم، فهي لا تؤمن بفعالية العمل الفردي مهما كان موقع الفرد في المجتمع ورصيده النضالي، وكذا النهج اللاعنفي الذي تنتهجه والذي يسحب عن العسكر عامل القوة الذي يمتلكه في إدارة العنف. أخيرًا ما يزعج السلطة الفعلية هو عدم قدرتها على ترويض أعضاء رشاد لا بالترغيب ولا بالترهيب.

https://www.sasapost.com/rachad-mouvement/

خمس ملاحظات عن بث التلفزيون الوطني للاعتراف القسري للمدعو "أبو الدحداح"

بث أمس اليتيمة، في وقت ذروة المشاهدة، اعترافا قسريا بالصوت والصورة لمواطن، يدعى أحسن رزقان ويلقب بـ"أبو الدحداح" حسبها، ادعى فيه أنه ينتمي إلى "مجموعة إرهابية" كانت تستهدف "اختراق الحراك الشعبي"، و"التحريض على العصيان المدني"، وصولًا إلى القيام بـ"عمل مسلح" لإسقاط النظام، و هذا "عبر أمير ديزاد"، و"[مراد] دهينة و[محمد] العربي زيتوت " من حركة رشاد.

كم ضحكتُ البارحة من النكت التي علّق بها المواطنون على بث هذه المسرحية المفضوحة وإخراجها الرديء، وعلى مشتقات "دحدح" التي اخترعها الحس الفكاهي الجزائري للسخرية من المنظومة الإعلامية في جزائرهم الجديدة. كثرة الضحك تميت القلب والوعي، وأشعر بالإثم نوعًا ما هذا الصباح لأني لم أنتبه إلى الجانب الإنساني في هذه المهزلة، واليكم خمس نقاط لفتت انتباهي.

الاعتراف المتلفز هو نتاج التعذيب، فيستحيل التصديق أن السيد أحسن رزقان هو الذي تطوّع ليعرض نفسه لأفظع أشكال ذم الذات بإعلام الكرة الأرضية أنه خطط لحمل الحراك على التمرد المسلح. ما نعرفه من الدول الأخرى التي توظف الاعتراف المتلفز) الاتحاد السوفيتي، الصين، سوريا، كوريا الشمالية(هو أنه يتم الحصول على الاعتراف المتلفز من خلال استخدام الإكراه الجسدي أو العقلي، بما في ذلك التعذيب الجسدي أو العقلي، وتعريض السجين لظروف أو معاملة لا إنسانية أو مهينة، بما في ذلك سحب الرعاية الطبية، التهديدات، التخويف و أنواع أخرى من الإكراه، بحيث يوافق السجين على الإدلاء ببيان كاذب من أجل وقف معاناته أو لمنع أنواع أشد من المعاناة. وللذين ألهاهم هذا الخبر عن قضية وليد نقيش وممارسة التعذيب من طرف البوليس السياسي فهذا الخبر هو في الحقيقة بيّنة جديدة عن ممارسة البوليس السياسي للتعذيب.

تقول حنا أرندت (Hannah Arendt) في تحليلها لأصول الشمولية أن "ما هو مطلوب لتحقيق الهيمنة السياسية الكاملة هو قتل الحس القضائي في الجنس البشري". إن إجبار أيّ متهم على تجريم نفسه من خلال الإدلاء باعترافات متلفزة قبل أو خارج الإجراءات القانونية يتنافى مع أبجديات سيادة القانون. بما أن الملفت في الاعتراف المتلفز هو التلفاز، وأن الملفت في المحاكمة الاستعراضية هو الاستعراض، يقول جورج هودوس (George Hodos) أن هذا القضاء الإعلامي هو الذراع الدعائي للإرهاب السياسي. هذا ما يفسر لجوء الأنظمة الشمولية والمنظمات الإرهابية الى هذا الأسلوب الشبه القضائي في مغالبة الخصم السياسي.

إن دلّ الطابع الاستعراضي لاعتراف أبو الدحداح القسري على شيء فإنه يدل على أن دور الاعلام في بلدنا هو التعاون مع المخابرات والمنظمات شبه العسكرية لإنتاج وبث البرامج التي تدعم التسلط العسكراتي على الدولة والمجتمع، خلافًا لدور الاعلام الأساسي في الحفاظ على الديمقراطية في العالم المتحضر، سواء كجهة رقابية توفّر المعلومات للشعب أو كمنتدى تمثيلي لآراء المواطنين. فالإعلام في بلدنا هو سلاح للتضليل الشامل في يد المخابرات.

أهداف هذا النوع من الاعترافات المتلفزة معروفة: ترسيخ وتعزيز أفكار المخابرات – الواقع البديل – في المجتمع، خلق بيئة معادية وقمعية لأفكار الحراك، إضعاف معنويات الحراك، تشويه أهداف الحراك، واصطناع صراعات لا نهاية لها بين مكونات الحراك لاستنزاف طاقته وصده عن استهداف نوات العصابة. وقد تكون أيضا تبريرا لتدابير قمعية لاحقة كما تشير إليه عدة دراسات رصدت الترابط بين الاعترافات المتلفزة) المحاكمات الاستعراضية(وجرائم دولة اقتُرفت بعدها.

إن بث اعتراف أبو الدحداح القسري هو أيضا محاولة بائسة لإضفاء المخابرات طابع شخصي على عدو سياسي مجرد وهو الحراك، ومحاولة اتهامه لحمًا ودمًا في شخص بعض الفاعلين في الحراك. وأخبث من ذلك هو تأليب مكوّنات الحراك بعضها على البعض. إنّ حركة رشاد من جهتها لن تقع في الفخ، فهي تدرك أنها مكوّن من المكونات العديدة للحراك، لا أكثر ولا أقل، وأن الحراك هو وعي وطني جامع يحتضن أطياف اجتماعية وسياسية وفكرية وأيديولوجية متعددة، وهو نتاج تضحيات أجيال من المناضلين وتراكمات ترجع إلى قبيل الاستقلال، ومطالبه وأهدافه الجوهرية ترجع إلى الحركة الوطنية، ولا يختزله في أشخاص أو تنظيمات إلا خفافيش المخابرات ومجانين العظمة.

يوسف بجاوي، عضو في حركة رشاد،

18 فبراير 2021

جواز السفر الجزائري يتراجع إلى المرتبة 92 عالميا

جواز السفر الجزائري يتراجع إلى المرتبة 92 عالميا

السفر يحسّن الوضع الاقتصادي والثقافي للمجتمعات، حيثُ يؤدّي الإحتكاك بين زوار البلاد أو المسافرون منها إلى احتكاك و تبادل تلقائي للتجارب والمعاملات، مما يؤسس إلى طبقة عريضة من المجتمع تكون أوضاعها الإقتصادية مستقرة وبالتالي لا تعيش تحت الضغوط اليومية للحاجة المادية. مع مرور الوقت سيزيد اعتناء جزء من تلك الطبقة بقضايا الفكر والتربية والتاريخ والفلسفة، وهي علوم تفضي إلى مفاهيم الحريات والحقوق والحكم والسياسة، انخراط المواطنين في السياسة سينتج عنه توجه الشعب إلى تطبيق إرادته الجماعية في حكم نفسه بنفسه.
لقد حرصت العصابات العسكراتية التي حكمت الجزائر منذ الإستقلال على إهمال حق وتوق المواطنين والشباب خاصة إلى السفر والتعلّم من الشعوب الأخرى، ما دامت عناصر النمكلاتورا متمكنة من السفر بسهولة توفّرها جوازات السفر الدبلوماسية الحصرية لها ولأعضائها، وأيضاً ونظراً لاستحواذ العصابة على كثير من المال العام فقد صنعت لعناصرها وأُسرها أوضاعاً اقتصادية مُريحة تمكّنها من السفر بسهولة وحتى اكتساب جنسيات وعقارات في الدول الغنية.

قوّة جواز السفر له دلالة كبيرة على مدنية الدولة ومستوى الشفافية وتحقيق إرادة الشعب السياسية. عندما يكون للشعوب ممثلين سياسيين اختارهم هو بكل إرادته بناءاً على حبّهم له و لبلادهم، سيعرف أولئك الممثلون الشرعيون كيف يُدرجون حق مواطنيهم في السفر والتنقل بحرية لكل دول العالم، قد يتحقق ذلك بالإصرار على إدراج بنود تتعلق بهذا الإطار في المعاهدات الدبلوماسية وخاصة الاقتصادية والثقافية، حيث تكون مصالح الشعب كل مصالحه بما فيها السفر والحماية والعلاج وكل الفوائد الأخرى هي أولوية الأولوية في ذهن ممثليه.
عندما يحكم الشعب نفسه بممثليه الحقيقيين تزيد قوة حضوره، ويُبسط لها الإحترام عند حكومات وشعوب دول العالم، وهذا ما كنا قد بدأنا نلمسه عندما فاض تنّور الحراك، لقد عاش الجزائريون في الجاليات خصوصاً لحظة من لحظات المجد، فهل نتركها تفلت منّا؟ لا «والله مانا حابسين»، «دولة مدنية ماشي عسكرية».

فرع حركة رشاد بلندن

المؤسسة الدينية عمامة السلطة السياسية

يعد تحالف السلطة السياسية الحاكمة مع المال من جهة والمؤسسة الدينية من جهة ثانية سمة شبه مشتركة بين الحضارات التي قامت واندثرت أو قامت واستمرت على مر التاريخ. والأمر في الحقيقة لا يقتصر على المؤسسات الدينية المنبثقة عن الأديان السماوية، بل حتى عن الأديان الوضعية- الوثنية. فالمحصلة النهائية غالبا متشابهة: (سلطات حاكمة متخلفة وعنيفة تسحق الشعوب وتنهب خيراتها).

ولكن فيما يتعلق بالإسلام فالمؤسسة الدينية كانت -تاريخيا- صناعة سلطانية بامتياز وهذا ما يفسر تحيزها الدائم إلى الحكام مهما بلغ فسادهم، في شتى العصور وعبر تداول الدول، على استثناءات قليلة تمثلت في أفراد أو مدارس فكرية متمردة. لقد قام فقهاء السلاطين بتبرير فساد الحكام تحت أي ظرف كان، غالبا بحجج وتأويلات تستر خلف نصوص دينية موضوعة وفي أحسن الحالات مقتطعة عن سياقها الحقيقي، انطلاقا من (ولو جلد ظهرك وأخذ مالك)وصولا إلى (لو رأيته يزني ويشرب الخمر نصف ساعة يوميا على التلفاز). ويمكن اعتبار الجامية /المدخلية التي ولدت من رحم أقبية المخابرات مجرد حلقة أخرى، أخيرة وربما لن تكون آخرة في سلسلة المناهج اللافكرية الانبطاحية.

إن المنعطفات السياسية التي مر بها العالم الإسلامي منذ القرن الأول الهجري أنتجت آثارا اجتماعية ونفسية وسياسية بقيت مستمرة إلى الآن. فكما يمكن اعتبار الليبرالية والديمقراطية السائدة في الغرب استمرارا للماغنا كارتا أو الميثاق الأعظم الشهير الذي وقعه الملك الإنجليزي جون بين عامي 1216/1215 م؛ والذي منح فيه مزيدا من الحقوق والحريات العامة وساوى بين مواطنيه أمام القانون ،انعكست مخرجاته فيما بعد على بروز مفاهيم المواطنة والقانون والحرية. فإن الوضع في حالتنا مختلف، فقد كان ثمة ميثاق أعظم غير مكتوب بين السلطات السياسية والمؤسسة الدينية، هدفه تخدير الجماهير وسلب حرياتها وخيراتها، خاصة بعد أن احتكرت المؤسسة الفهم الديني وأصبحت الناطق الرسمي والحصري باسم الكتاب والسنة، ثم تكرس الأمر حتى صارت المؤسسة نفسها مقدسة لا يجوز مخالفتها ولا مناقشتها. وكادت أن تلغي العقل بشكل شبه نهائي.

لقد تجذرت بعمق في اللاوعي الاجتماعي وتحكمت في معظم أدوات التفكير والسلوك، مما مهد لوجود بيئة ملائمة لتفشي الظلم والاستبداد متمثلا في أنظمة شديدة التخلف، جمدت دور المنطقة في لعب دورها الحضاري بين الأمم. علماء السلطان أئمة ال"ccp"كما يسمون في الجزائر، "فقهاء البلاط"كلها تسميات لمسمى واحد هو في الحقيقة أحد مسميات مرض عضال يسمى (الدكتاتورية)، وحاله حال أي مرض خبيث يبدأ علاجه بالتشخيص.

فرع حركة رشاد بولاية وهران

يمكنكم مطالعة اعداد مدنية على موقع

Yumpu

https://www.yumpu.com/user/rachadorg

سفينة الشعب وقوارب الموت

إن التنوع الثقافي في كل بلد يعتبر ثروة فكرية وإنسانية مهمة وميزة تتمتع بها المجتمعات، والجزائر واحدة من المجتمعات الغنية بمختلف الثقافات والعادات والتقاليد والأفكار والاتجاهات، لكن للأسف فإن هذا التنوع أصبح سببا في شقاء الشعب الجزائري، وسببا في جدالات ونقاشات عقيمة لا تجمع بل تفرق وتفتح باب الصراعات الداخلية التي تجمد التفكير وتحصره في زوايا ضيقة لا تنفع المجتمع والبلاد بل تضره أكثر فأكثر وتبعده عن التفكير في حل للأزمات الحقيقية التي تغرق بها البلاد. تستثمر الأنظمة المستبدة في هذه الصراعات بل وتُأجج الفتنة بطرق مباشرة وغير مباشرة من أجل التحكم بشعوبها وإلهائها عن الظلم والفساد القائم بالبلد.

أما ببلادنا فنرى شبح "الزواف" الذي تبناه نظام العصابات الجزائري كفزاعة زرعت الفرقة بين الشعب الواحد، في محاولة لشيطنة منطقة كاملة من التراب الوطني لا لشيء إلا لأنها منطقة ثورية ولها عاداتها وتقاليدها ولغتها الامازيغية ولقد تمسك سكان هذه المنطقة بلغتهم وأصالتهم، كما كان أبناؤها سباقين إلى الانتفاض ضد النظام القائم للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم وعن ثقافتهم، فقاموا بأول انتفاضة سنة 1980 عبر إضرابات ومسيرات احتجاجية اعتبرت أول حركة احتجاجية شعبية تعرفها الجزائر منذ الاستقلال، وأطلق عليها تسمية "الربيع الأمازيغي"، ثم عادوا إلى الانتفاض مجددا سنة 2001 وأطلق على الانتفاضة اسم "الربيع الامازيغي 02" لكنهم قوبلوا بالقمع الوحشي أين سقط 126 قتيل وآلاف الجرحى، ولعل هذه الأحداث ربَّت حقدا دفينا لدى النظام الجزائري على هذه المنطقة، فأرادوا شيطنتها وتشويهها بشتى الطرق كنسب كل مبادرة أو شخصية سياسية تعارض النظام لحركة "الماك الانفصالية".
أما إذا رجعنا إلى ثورة 2-22 عندما اتفق الشعب على مطالب واحدة وهي "التغيير الجذري للنظام" وقيام دولة العدل والقانون "الدولة المدنية"، فسوف نجد أن أشواك التفرقة بدأت تزرع بطريق الثورة منذ اندلاعها، حين استهلها القايد صالح بمهاجمة واعتقال حاملي الراية الامازيغية في تعدي صارخ على الهوية الوطنية والثقافة الأمازيغية، ثم التحق عدد لابأس به من الشعب المُستغفل بهذه الحملة الشرسة ضد كل ما هو أمازيغي، الأمر الذي أدى إلى انقسامات واضحة بالحراك الشعبي، وصل إلى وصف الحراك بأحد الأوقات بحراك "القبائل" وقد صدَّق بسطاء العقول هذه الدعاية المغرضة و انسحبوا منه بالمئات. إلا أن حملات التوعية التي تبناها مناضلو الحراك الشعبي بالواقع وبمواقع التواصل الاجتماعي تمكنت من إخفاض ألسنة نار التفرقة التي كانت ملتهبة.

لكن الأمر في الموضوع هو تلك الصراعات الأيديولوجية التي شهدها الحراك منذ تعليقه بشهر مارس الفارط، فنلاحظ تعصباً وتطرفاً متزايداً بين بعض الجهات لأنها تختلف مع الأخرى بالطرح والتوجه والأفكار، لعل أبرز مثال على ذلك هو ما تعرضت له حركة رشاد التي تملك عددا معتبراً من المناضلين داخل وخارج الوطن وكان لها كغيرها دور إيجابي بالحراك الشعبي واعتقل العشرات من مناضليها بسبب نشاطهم السياسي، هذه الحركة تعرضت إلى هجومات غير مبررة واتهامات باطلة بالعمالة الخارجية والتطرف والإرهاب واتهمت أيضا أنها استحداثٌ للحزب المنحل في التسعينات الفيس، كما ظهرت عديد الأصوات من داخل الحراك تمارس التهجم بكل أنواعه سواء على العلماني أو الديمقراطي أو شيوعي أو إسلامي أو تقدمي ،إلخ، مما جعل الحراك يشهد حالة من الضعف والانقسام بعد أن وقع بمستنقع التخوينات والاتهامات المتبادلة من طرف تكتلات كلها كانت بالميدان ورفعت شعارات تنادي بالدولة المدنية وإسقاط العصابة والتغيير الجذري.

هذه الخلافات والصراعات الأيديولوجية جعلت العديد من المناضلين الذين كانوا يركبون سفينة واحدة تسير بهم إلى بر الدولة المدنية ينزلون من تلك السفينة ويركبون قوارب صغيرة ومتفرقة، وهذه القوارب تتصارع فيما بينها وكلٌ يريد أن يصل إلى البر دون الآخر، لكن هذا لن يحدث مادامت الأمواج العالية التي تحركها مؤامرات النظام ستُغرق هذه القوارب وتحيد السفينة على طريقها وتظللها وسط الأمواج.

لقد حان الوقت لك أيتها التكتلات أن تذوبي في كأس واحد وأن تركبي سفينة واحدة وتتخلي عن قوارب الموت التي لن تنجيك ولن تنجي الركاب الموجودين عليها (وهم الشعب)، الحراك بحاجة إلى توحدنا إلى أن نكون يدا واحدة وطريقاً واحدة لأنه في النهاية كلكم تسعون إلى نفس الهدف وهو بناء دولة العدل والقانون، دولة لا يظلم فيها احد ولا يهمش فيها احد ويومها سنسميها فعلا "الجزائر الجديدة".

فرع حركة رشاد بالجزائر العاصمة

هل هناك من يقود الطائرة ؟

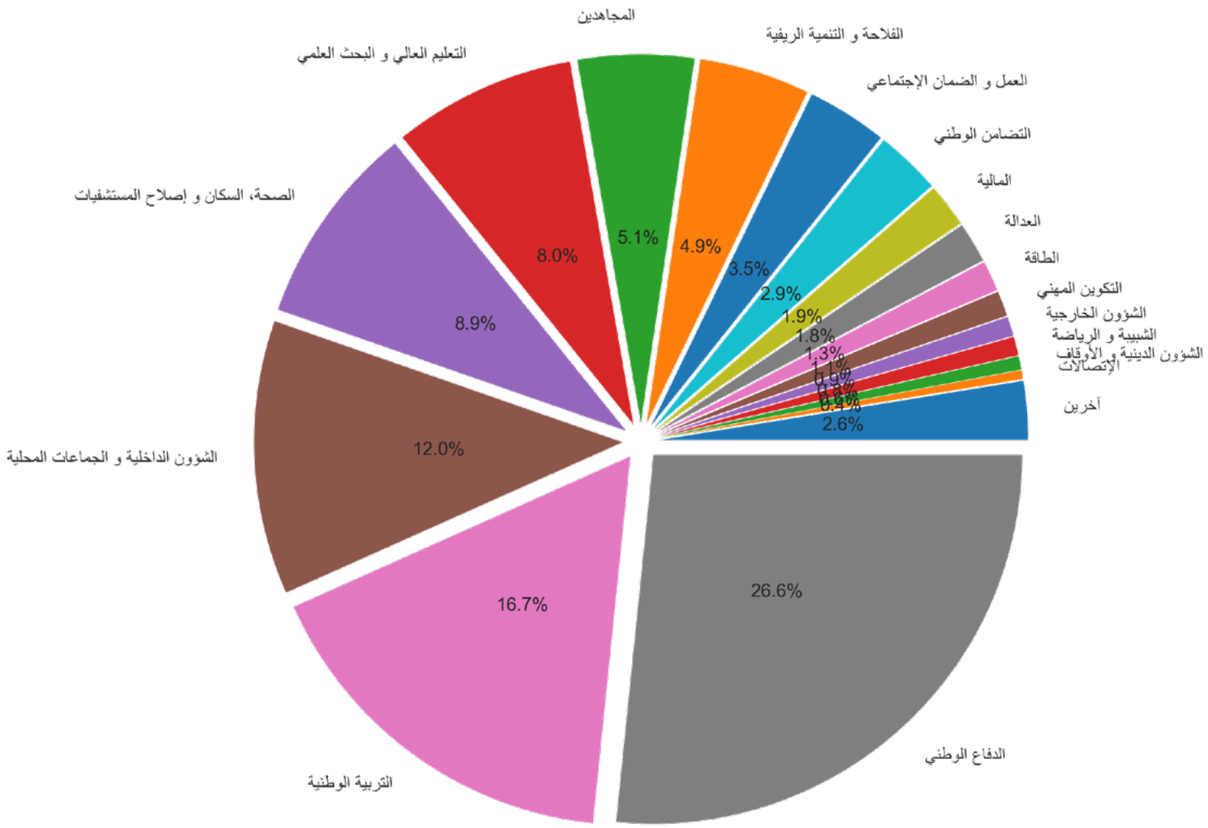

أعلن عبد المجيد تبون للصحافة في منتصف السنة المنتهية وبعد ظهور فيروس كورونا وتداعياته على الاقتصاد الوطني خاصة في موضوع تدهور أسعار المحروقات، أنه أمر الحكومة بتقليص ميزانية التجهيز لسنة 2021 بمعدل 50% مقارنة بميزانية 2020، لاندري هل الحكومة لاتطبق أوامر تبون أو أن كلام هذا الأخير للصحافة الوطنية لايسمن ولايغني من جوع، حيث أنه في الوثيقة النهائية لقانون المالية الذي قدمته الحكومة، والذي أمضى عليه تبون هناك تفاقم في ميزانية التجهيز عوض التخفيض، ناهيك عن ميزانية التسيير التي انفردت بها وزارة المجاهدين على سبيل المثال بما يعادل 2 مليار دولار، ضف إليها التحويلات الاجتماعية التي تستحوذ على 700 مليار دينار، لتعويض العجز في صندوق التقاعد، أما عجز صندوق الضمان الإجتماعي فحدث ولا حرج.

هناك تفاقمٌ كذلك في ميزانية التسيير لوزارة الداخلية، مع جهل تام للمبلغ المخصص لميزانية تجهيز وزارة الدفاع الذي وللإشارة لم تعرف ميزانية تسييره ارتفاعاً مقارنة بالسنة المحاسبية المنتهية. يعود تبون إلى أرض الوطن بعد غياب طال أكثر من شهرين، ليجتمع في أول إجتماع رسمي له مع قائد أركان الجيش عوض الاجتماع مع الوزير الأول، ليعطيه آخر مستجدات الساحة السياسية والإقتصادية للبلاد، ثم يجتمع في ثاني إجتماع له مع المجلس الأعلى للأمن عوض مجلس الحكومة. اللافت للانتباه في البيان الختامي لإجتماع المجلس الأعلى للأمن، أنه يتكلم عن ضرورة إعطاء أولوية للإقتصاد وتشجيع كل سبل إعادة إنتعاشه، قد يتساءل الملاحظ للشأن السياسي الجزائري عن أحقية وإختصاص المجلس الأعلى للأمن للخوض في الأمور الإقتصادية للبلاد؟ قد تحتار البعثات الدبلوماسية عن تغييب دور الحكومة في الملفات الشائكة وإستخلافها بقائد الجيش والجنرالات الآخرين؟، تدهور المنظومة الحاكمة في الأداء والشكل يجعلنا نتساءل وبكل أسف هل هناك من يقود طائرة الجزائر؟

فرع حركة رشاد بباريس

كلا لسنا سذجاً بل استثمارنا كان ولا زال في المواطن

كثيرا ما توّجَه الانتقادات إلى أهل الحراك، من طرف الذين راهنوا على "الحل الدستوري" وانتخاب رئيس جديد، لإنقاذ الجزائر وانتشالها من أنياب "الزواف"، كما راجت تلك التسمية العنصرية في عهد قائد الأركان السابق، بحق فئة من الشعب الجزائري، لا تقل وطنية عن غيرها ولا تزيد، ومن بين هذه الانتقادات، قولهم "أرأيتم كيف انسلخ الكثير من الحراكيين وأداروا ظهرهم للشعب وانتقلوا إلى مربعهم الأصلي، في حضن السلطة؟" ثم يردفون "لِمَ لا تتعظوا و تعترفوا بأنكم كنتم سذجا واستُعملتم مطية للأقلية "الزوافية؟" مع التذكير، أن هذه الفئة من المواطنين "المنتقدين" هي نفسها التي كانت تصف المواصلين في الحراك، بـ"المبردعين"، أي الذين استخدمتهم "الأقلية العلمانية" مطية للتحكم في الأغلبية من الشعب.

في الواقع ولنطمئن مواطنينا، من كل المشارب، لم نكن لا سذجا ولا حالمين، بل موقفنا استند إلى ثقتنا بشرعية مطالب الحراك وثبات الشعب ووعيه، وكنا مقتنعين، انطلاقا من طبيعة البشر، بسقوط وانكشاف حقيقة كل من خدع أو ظن انه يستطيع خداع الناس، وهذه الثقة جعلتنا نتيقن من أن الحراك كفيل بفضح كل مناور وقادرٌ على تطهير صفوفه بنفسه، وهو ما فعل عمليا ولا زال يفعل، ونذكر هنا أيضا أننا قلنا من الأول أن التغيير الشامل الجذري السلمي، مسار يأخذ وقتا، وليس حدثا محصورا في أيام أو أسابيع ولا حتى أشهر.

وأثبتت الأيام والأحداث وتقلب موازين القوى، أن الذين تركوا الحراك لم يكونوا أصلا من المؤمنين بمطالبه الجوهرية، سواء تعلق الأمر بمن يطلق عليهم اسم "الديمقراطيين" أو "العلمانيين" أو "الإسلاميين". كان ركوب هؤلاء سفينة الحراك، لأسباب وأغراض مختلفة، كل منهم ظن أنه يستطيع توجيه دفته وتحقيق مآربه ليس إلا، فلما فشلوا كلهم، بدؤوا كالفئران يغادرون السفينة التي أرادوها أن تغرق، كونها لم تجري في اتجاه هواهم، فراح كل فوج يبرر انسحابه، بعضهم يرجع ذلك إلى أن الحراك لم يعد أصيلا، وآخرون يعتبرونه فشل في تحقيق المبتغى وأصبح يهدد السلم، الأمن والاستقرار، وطرف ثالث يزعم أنه تم الاستيلاء عليه من أطراف متربصة، العلمانيون يتهمون الإسلاميين بالاستحواذ عليه، والإسلاميون يتهموا الاستحواذ عليه من قبل العلمانيين والبربريست وما إلى ذلك.

خلاصة القول، وتوضيحا للموضوع، هذه الجهات "المُنسجِبة"، سواء كانت أفرادا أو جماعات أو تنظيمات، لم تغادر الحراك لا بسبب فشله، ولا بسبب تغيير مساره، ولا مطالبه، ولا حتى بتشكيله خطرا مزعوما كما يدعون، بل الفضلُ كل الفضلِ يعود لطول نفس الحراك وثباته على الخط، وتمسكه بمنهاجه ومساره ومطالبه، بحيث أزاح ورقة التوت على كل مندس أو انتهازي مترصد يترصد، وكشف سريرتهم جميعا أمام الملأ، بشكل تلقائي سلس واضح. الكثير من أحرار الحراك كانوا يعرفون مكائد هذه الأصناف، أشخاصا وجماعات، لكن، لم يكن لا من الحكمة ولا الرزانة، توجيه أصابع الاتهام إليهم، حتى لا يفتح المجال للحروب والتطاحن ومسلسل التخوين الغير محمود العواقب، وكنا ندرك، أن مع توالي الأسابيع، واشتداد المحنة، ستكشف الأمور، وتفعل سنن الحياة فعلتها دون أن نسقط في براثين التراشق، وكان الأمر كذلك، عندما شهدنا الواحد تلو الآخر يغادر باخرة الحراك، بعد أن خابت ظنونهم المخزية، ليبقى في الحراك سوى المؤمنين بجدواه منذ 22 فبراير وحتى قبل ذلك، فكفى الله الأحرار شر التراشق والتخوين.

رشاد
RACHAD
PayPal
إدعم حركة رشاد
paypal.me/MouvementRachad

سخرية الأقدار بل "كلُ نفسٍ بما كسبتْ رهينةٌ"

يصادف يوم 16 يناير 2020 الذكرى 29 لعودة بوضياف من منفاه، على رأس المجلس الأعلى للدولة HCE، بعد انقلاب 11 يناير 1992، وهو تاريخ دامي يعيد إلى ذاكرتنا مرارة ما تجرعه الشعب جراء ذلك الإجرام المقترف من قبل طلقاء الجيش الفرنسي بحق الجزائر والجزائريين، ويوقظ ألم جرح غائر لم يندمل بعد، ومما يزيد من هول الحسرة، أن بوضياف الذي أتوا به من منفاه، ليغطي على جريمة الانقلابيين، هو أصلا أحد ضحايا من استدرجوه من جديد، عندما اختُطِف في يونيو 63، واعتقل سرا طيلة أشهر، متنقلا من معتقل إلى آخر، في فيافي الصحراء، ولا يسع الإنسان إلى أن يتساءل كيف لمجاهد مناضل من حجم بوضياف، الذي رفض أن يستجيب في 62 لدعوة بومدين عن طريق مبعوثه بوتفليقة ليترأس البلاد، كونهم غير مخولين لذلك، وأن الشعب وحده له الحق في اختيار من يحكمه، كيف يمكن تفسير قبوله بعد 30 سنة أن يستدرج من نفس الجماعة، التي لم تتغير لا في تشكيلتها ولا أساليبها، ويُستخدَم واجهة مدنية لإضفاء الشرعية عن طغمة عسكرية انقلابية، لا طالما ندد بها وحذر دكتاتوريتها واستحواذها على السلطة.

العجيب في الأمر أن بوضياف، الضحية الذي تجرع ويلات الاختطاف والتكبيل والنفي على أيدي "مجموعة وجدة"، التي قضت على كل معارض لها إما بالسجن أو النفي أو حتى التصفية الجسدية، كيف وقع ضحية مرة ثانية هذه المرة لنفس الجماعة لتمارس تحت رئاسته نفس الظلم والجرم ضد مواطنين أبرياء، والانقلاب الدموي على إرادة الشعب، ثم الإجهاز عليه بعد إتمام "المهمة القذرة" وبعد أن أصبح يشكل عبأ على القوم؟ إنها سخرية الأقدار يقول البعض، أن يكون بوضياف ضحية لنفس المجموعة ثلاث مرات، الأولى في 1963 عند اختطافه واعتقاله، والثانية في 16 يناير 1992 عندما جيء لأداء المهمة القذرة، والثالثة عند اغتياله أمام الملأ.

الغريب العجيب أنه كتب مذكراته (يوميات مختطف: الجزائر إلى أين) حول عملية اختطافه بعد استقلال البلاد، في أكتوبر 63 وعن نفيه في فيافي الصحراء، لكي تكون شهادته عبرة يُستخلص منها الدروس، لكن يبدو أنه لم يستخلصها هو نفسه، مثلما بينته الأيام، كونه نفذ جرائم من كانوا السبب في اختطافه ونفيه والتنكيل به، وهو الذي حذر منهم، وبهذه المناسبة، أنقل لكم بعض المقاطع من القسم الأول من مذكراته، لعلها تسلط الضوء على هذا الجانب الغريب:

"بدأت المغامرة التي تنقل هذه المذكرات وقائعها يوم الجمعة 21 يونيو (1963) عند منتصف النهار ، لقد خرجتُ من المنزل لقضاء مأرب، فاستوقفني رجلان على جسر حيدرة وطلبا مني باسم الأمن العسكري أن أرافقهما. وخلال كل ذلك، ماذا كانت تفعل الحكومة؟ وماذا كانت تقول؟ يوم 26 يونيو، كان بن بلة يخطب في مهرجان شعبي انعقد بالجزائر العاصمة بمناسبة يوم جنون إفريقيا وصرح مباشرة أن الناس الذين اعتقلوا ينتمون إلى طبقة المنتفعين الذين لم يعجبهم أننا نزعنا منهم أملاكهم، وحمدا لله أن أنقذ الجزائر من مؤامرة تملك حكومته دلائلها.

وفي الخطاب الذي ألقاه يوم 5 جويلية بالخروبة بمناسبة الاستقلال، تحدث بن بلة عن المؤامرة التي لها خيوط بعيدة: الخيانة والتخابر مع الخارج وإلخ. وأثناء جولته في منطقة قسنطينة ، قدم بن بلة المستلهم دائما قصة مختلفة إلى حد ما، حيث صرح بالحرف الواحد: اعتقلنا في المدة الأخيرة 5 أشخاص كانوا يتعاملون مع الحكومة الفرنسية، ومع الاستعمار لخلق مناخ على طريقة تشامتي (انفصالي في الكونغو).
إن هذه المذكرات ستساعدني على إقناع أكثر الناس تشاؤما بواقع واحد، هو أنه لا السرية ولا الأكاذيب ولا الأوهام ولا الظلم، الذي نتعرض له، تستطيع وقف مسيرة الحقيقة، إن هذا الكابوس المزعج الذي نعيشه ويعيشه الشعب من خلالنا لا بد أن يضمحل.

يجب أن نقولها بوضوح: لم تعد هناك ثورة في الجزائر، منذ أزمة جويلية وأوت 1962، كل شيء أصبح مغشوشا إلى درجة أننا وجدنا أنفسنا، منذ بعض الوقت أمام هذا المشهد المقزز لحزب مزيف وجيش مزيف ولحكومة من الخلطاء تخضع لنفوذ رجل واحد ولنقابات مزيفة ولبعثرة القوى الطاهرة ولاعتقال المناضلين.لقد سمعتُ بعض الضباط يتحدثون عن المدنيين المساكين، وهم يشيرون إلى من لا يرتدي الزي العسكري.

وعدم فهم هذه الصيرورة وعدم الاعتداد بها، يعني الانقطاع عن الحقيقة التي لا يوجد خارجها غير المغامرة. إن كل النُظم وكل أنظمة الحكم التي تفتقر إلى جذور متينة تمتد في عمق الحركة التاريخية ستضمحل لا محالة، وتسقط عاجلا مثل قصور من الورق. وفيما يخصنا، هل النظام الحالي هو السليل الشرعي للثورة وبالتالي وريثها، أليس هو لقيط أنجبته أزمة صيف 1962؟ إننا نترك الإجابة لجميع الجزائريين الذين لا يتوقف سعيهم من أجل اكتشاف الحقيقة. أما بالنسبة إلينا، فإن الجواب معروف، فمهما كان العقاب الذي نتعرض له، بسبب رفضنا الاستسلام، فإن ذلك لا يغير من موقفنا شيئا، يجروننا من الشمال إلى الجنوب تحت تهديد السلاح مثل اللصوص يحرموننا من أبسط وسيلة للدفاع عن أنفسنا، وإسماع صوتنا. كما لو أن مثل هذه الوسائل تستطيع إنقاذ الأنظمة التي تستخدمها مع الأسف، فإن التعصب الأعمى كان دائما من صفات الأنظمة المتجهة نحو الهاوية.

وأمام هذا الواقع، ما قيمة التصريحات المضللة عن الديمقراطية والحرية والاشتراكية. ولكونها لا تستطيع الاعتماد لا على الجماهير ولا على الطليعة، فإن منطقها سيقودها، من أجل التشبث بالسلطة، إلى إنشاء دفاعها الذي لا تجده إلا في الشرطة، تدفع لها بسخاء أو جيش منضبط. إن الأمثلة على تورط مثل هذا كثيرة جدا، ولا تستطيع الجزائر تجنب المصير إلا إذا تدارك المناضلون الثوريون والشعب الأمر بسرعة. ولا يسع المرء إلا أن يفكر في الناس الذين يعيشون في هذه المناطق المعزولة، حيث لا يستطيعون تحمل الفقر خاصة في الصيف. تذكروا لحظة واحدة، رجالا اختطفوا في الشارع من قبل كومندو مسلح، ثم احتجزوا ثم نقلوا في سرية مطبقة، من فيلا إلى ثكنة، ثم من ثكنة إلى مكان مجهول في أقصى الجنوب وهم يجهلون أسباب هذه المعاملة.

تصوّروا حالتهم بعد عشرة أيام من الإضراب عن الطعام غير قادرين حتى على التحرك من غير إسعاف طبي، تُركوا بين أيدي هيكل عسكري ثقيل يثير السخط فاقدا تماما لأي مبادرة، وعندها تفهمون بسهولة ويسر كل التحفظات التي يحق لرجل برئ أن يبديها إزاء سلطة إيذاؤها لم يعد يخفى على أحد. وبالرغم من ذلك، فإن هذا النظام الذي كذب أثناء خطفنا، وكذب فيما يخص مؤامرة مزعومة، لا بد أنه كذب بخصوص هذه الإقامة، كما أنه يكون احتاط لذلك بحيث لا يخبر عن مكانها وطبيعتها: جبيرة؟ مراقبة؟ الأمر واضح، لكن، لا صوت يتعالى ليندد بهذا الجور. وفي انتظار ذلك، فإننا نعيش مع الموت الحائم حول سعير تسابيت تحت رحمة رجال غير مسؤولين. كمْ من بين محدثي متطوعين هؤلاء الذين يدعي بعضهم أنه مناضل يعرف بأنه سيأتي يوم قد يلقون فيه أنفسهم في نفس الوضعية؟ إن قبول الظلم من غير رد فعل، والخضوع للأوامر المفروضة، من قبل نظام حاكم ليصبح منفذيه من غير إحساس، لهي إحدى علامات الاستقالة والاستسلام، التي تُشاد على قاعدتها الأنظمة الدكتاتورية.
عثرتُ في عدد 20 أوت من جريدة Alger Républicain في بريد القراء على اتهامات المدعو زو عبد القادر من عنابة، يصفني فيها بالانتماء إلى منظمة الجيش السري OAS أما في عدد 22 أوت، فيتهمني الطالب عبد القادر طيوني، من الأصنام (الشلف) بالتآمر على الدولة وأرُد على الاثنين معا هنا، لانعدام وسيلة ذلك، في غير هذا المكان، بأن تصريحات مجانية من هذا النوع إنما هي من شيم الأنذال. أما بالنسبة لجريدة Alger Républicain التي تبيح لنفسها نشر مثل هذه السخافات، فإنما مرد ذلك، إلى قيمها التي تقوم على لحس أحذية النظام، وذلك بترويجها بطريقة غير مباشرة، لتهم وقحة تعلم أنها لا تقوم على أساس.

يتوقف القسم الأول من هذه المذكرات في تاريخ 4 سبتمبر، كانت نيتي وراء ذلك تنبيه الرأي العام الوطني والدولي بأسرع ما يمكن إلى ظروف سجننا وللتنديد من خلال هذه الشهادة بأساليب النظام الحالي." انتهى الاقتباس.

للأسف كانت هذه الشهادة، منه، لإدانة عملية الاختطاف وكتم أصوات المواطنين، ورفض الحكم الدكتاتوري، وكل الممارسات التي تنجر عنه، لكن ما حذر منه وندد به وقع فيه هو نفسه ومارسه تحت مظلة نفس النظام الذي نكل به وورطه، في التنكيل بآلاف المواطنين ذاق هو من نفس الكأس، سواء نفيا أو اعتقالاً أو حرمانا من نفس الحقوق.

وبدل مناصرة الشعب وحقه المهضوم، وفر الغطاء السياسي لمجموعة الجنرالات المجرمين الذين سطوا على خيار الشعب، فورطوه في جريمتهم، لينكل هو بدوره بأبرياء لم يقترفوا بحقه أو بحق أي مواطن أي جريمة، فقبل أن يترأس هيئة لا محل لها في الدستور، المجلس الأعلى للدولة، ليحل محل الرئيس المنقلب عليه، هيئة تعَيّن بطريقة غير مشروعة من قبل أخرى أدناها شأنا، المجلس الأعلى للأمن HCS، وهو الذي كان قبل أيام من ذلك، صرح في استجواب لإحدى وسائل الإعلام الدولية، أنه حتى وإن لم يتفق مع توّجه الحزب الفائز، لكن لا بد من احترام خيار الشعب. وأكبر جرعة مرارة، أنه أذاق أبرياء من كأس جرعه إياه جماعة وجدة، فوقع على مرسوم يسوق بموجبه بين 20 إلى 30 ألف من المواطنين الأبرياء، لم يقترفوا أي ذنب فور الانقلاب، ولم تكن أصلا أعمال العنف قد بدأت، وزج بهم في فيافي الصحراء، التي يعرف قسوتها وتجرع جزء من ويلاتها ظلوا هناك سنوات، وعندما عاتبه بعض رفاق الدرب من الوطنيين المخلصين، أجابه بازدراء إذا اقتضى الأمر أن ألحق بهم عشرة آلاف أخر لفعلت ولا أبالي! ما عسانا نقول؟ "ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ"

د. رشيد زياني شريف
عضو المجلس الوطني لحركة رشاد

رسالة* من المناضل الصامد محاد قاسمي:

رغم ظلم النظام الذي اتعرض له مثل غيري من ابناء و طني
و رغم الزج بي في زنزانة القهر في قلب الصحراء الكبرى إلا أنني
لا آبه به و لا أشعر لا بسجن و لا بعزلة..
وسر ذلك أنني أشعر بروح الشعب الجزائري تغمرني و تزيدني
إرادة و إيمانا بعودة الشهداء كل يوم و تزرع في قلبي الأمل
في جزائر الحرية و العدل و الوحدة.
وفي المقابل، أرى نظاما يخاف من شعبه لا عليه..نظام معزول
أمام شعب مسالم أعزل.. نظام مقطوع عن الواقع تماما حتى
صار لا يعيش الا من دعايته المفضوحة و كذبه على نفسه من
خلال إعلام زائف و نشرة مفروضه اسمها "الثامنة".

سلامي لكل أخواتي وإخواني في كل شبر من جزائرنا الابدية بعدد
حبات رمل صحرائنا الجميلة و الكريمة.

أخوكم: محاد قاسمي - سجن أدرار

*عبر المحامية رويبي فتيحة